تطوير ميناء عدن مشروع لازدهار اليمن وللتكامل الإقليمي والشراكة الدولية

2-2

الاتجاه نحو المستقبل .. عدن على طريق هونج كونج

جاء الوقت المناسب الذي أصبح فيه الحديث عن ميناء عدن من جديد أكثر إلحاحاً، بعد أن جرت مياه كثيرة تحت الجسر، فهناك مواقف رئاسية مشجعة، بل ومدهشة حين تصبح حيز التطبيق، وهناك انتخابات جرت ووعود قطعت، وعلى الأبواب يقف مؤتمر لندن للمانحين والذي يعلق عليه الكثير من الآمال، وكل ذلك يسمح بالمشاركة في إبداء الرأي خارج دائرة تلك المشاريع الصغيرة والعروض المحددة، والتي ألقى الجدل الواسع بشأنها ظلالا من الشك حول سلامتها وجدواها، فيما بدا أن شروط إعدادها وما شملته لبناء بضعة أرصفة وحجم تداول الحاويات اليسير لا يشكل سوى ١٠٪ من الطاقة الاستيعابية لإمكانيات تطوير الميناء تقريباً وفق المخطط العام والدراسة الاقتصادية التي أجراها، ومؤشرات تنامي حركة النقل والملاحة الدولية، وما يعنيه ذلك من تعطيل دوره في إنهاض الاقتصاد الوطني للبلاد وحل مشاكلها، واستعادة دورها التاريخي ومكانتها الدولية التي وصل معها ميناء عدن إلى المرتبة الثانية بين موانئ العالم في زمن مضى.

صالح عبدالله مثنى
وزير النقل الأسبق

ولذلك كله يبدو رائعاً ما فعله فخامة الاخ الرئيس حين وجه بايقاف المناقشات بشأن تلك العروض والمشاريع الصغيرة وعدم الاتفاق حولها، وما اعقبه من تصريحات لدولة رئيس الوزراء بانه قد تم اعادة النظر بها وتحديد خيارات كثيرة اخرى لتطوير الميناء على مساحات وآفاق ارحب، وهو مايسمح لمثلي تلك الدول ان يجددوا ماقالوه عن الإمكانيات الهائلة لتوسيع الميناء اثنا انعقاد مؤتمر المانحين بلندن ورؤاهم لتطبيقها من واقع خبرات بلدانهم العريقة.

وبالتأكيد فإن الامر كله ليس موجهاً ضد عروض شركة دبي ولا الكويت ولا القطاع الخاص اليمني على الاطلاق والذين يرغب كل اليمنيين في رؤيتهم يستثمرون بكل ثقلهم في اليمن ولكنها دعوة لان يحدثوا عروضهم على قاعدة شروط جديدة تسمح لهم بكسب موقع مناسب في اطار منافسة عالميه لمشروع اكبر يستوعب معطيات تنامي حركة النقل والملاحة البحرية ويحقق في الوقت نفسه التكامل الاقليمي والشراكة الدولية ، ومن الممكن جدا ان تقود شركة دبي العالمية تحالفا استثماريا للموانئ الخليجية لتأمين ذلك الهدف والذي يبدو انه من الافضل لها من الناحية الاقتصادية الاستثمارية بميناء عدن لاستيعاب الزيادات المحتملة في مؤشرات النقل والملاحة البحرية العالمية الاقرب الى ميناء عدن بدلا من الاستثمار في موانئها الابعد عن خطوط الملاحة تلك حين يبدأ ميناء عدن الحركة بالتوسع وهذا سياتي عاجلا ام آجلا فسيكون الافضل لشركات وموانئ العالم العلاقة لاعتبارات اقتصادية التعامل معه ما قد يؤدي الى كساد محتمل لديها وهي في غنى عنه ، وما تحتاجه فقط ان تطور دراساتها لتشمل كل الاحتمالات وان تلائم سياساتها مع مستقبل التكامل اليمني الخليجي الذي تشجعه دولها بهدف تطوير اليمن واستعادته الى بيئته الاقليمية.

إن الخيار الافضل هو ذلك الذي ينطلق من رسالة الاخ رئيس الجمهورية التي وجهها الى الشعب اليمني اثناء زيارته لدولة الصين الشعبية الأخيرة، بانه سيعمل ليصبح ميناء عدن مثل ميناء هونج كونج في السنوات المقبلة وبما يسمح بتحقيق برنامجه الانتخابي لاحداث تنمية اقتصادية واجتماعية ناهضة ومعالجة حالة الفقر والبطالة التي تعاني منها البلاد خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، كما جاء في البرنامج.

لم يكن يبدو ان الاخ الرئيس كان يطلق حملة دعائية انتخابية من بعيد ولكن اختياره مدينة هونج كونج لتوجيه تلك الرسالة، وهو يطل على موانئها العتيد والمحاط بسلسلة من الابراج وناطحات السحاب وينظر في الافق المضيء في سماء تلك المدينة الجميلة الا لانه قد رأى في الواقع ، وسمع الكثير، ان شأن تلك المدينة المترامية الاطراف قد تم بفضل تطوير موانئها في الاساس وانها بسبب ذلك قد أصبحت الى جانب ميناء (شنغهاي) تلعب دوراً رئيسيا في تحقيق النهضة المتسارعة للوطن الام بعد ان عادت اليه واصبحت جزءاً منه ومن موقع كونها اصبحت مركزاً ملاحياً وتجارياً وماليا دولياً، تمتد استثماراتها وفروع بنوكها الى معظم بلدان العالم ، تماما مثل ذلك الدور الذي لعبته موانئ نيويورك، وروتردام وسنغافورة ، يلعبه ميناء جبل علي اليوم داخل بلدانها وفي الاقتصاد العالمي.

وربما يكون قد سمع استعداد تلك الشركات والبنوك للاستثمار في ميناء عدن وهي تشير الى ماتملكة من معلومات عن مؤشرات تنامي الاقتصاديات والمبادلات التجارية الدولية، وحاجتها المتزايدة لميناء عدن وإمكانيات تطويره ليصبح مثل ميناء هونج كونج فعلا كما جاء في مقابلة الاخ الرئيس التلفزيونية الشهيرة تلك وجرى بثها من هناك.

وربما كان ذلك هو نفس الموقف الذي عبرت عنه الشركات الامريكية والاوربية التي تدافعت الى اليمن على مدار السنوات الماضية، ولو بصفة اخرى، وكلها ظلت وزالت تبحث لها عن موقع في ميناء عدن.

كل تلك الحقائق ينبغي ان تكون جديرة بان يتناولها مؤتمر لندن للمانحين وهو يبحث في مشاريع التنمية الاقتصادية والتكامل اليمني الخليجي والشراكة الدولية، وهي التي نعتقد انها تشكل الاجندة الرئيسة للمؤتمر.

ومن عدن نتمنى على المؤتمر ان يخرج بالقرارات والنتائج التي يمكن ان تتضمن الاتجاهات والخيارات التالية:

اولا: اعتبار تطوير ميناء عدن والمنطقة الحرة المرتبطة به قطاعٍ ورافدٍ اساسيٍ لاحداث التنمية الشاملة في اليمن، واعتماد المخصصات الكافية في اطار الخطة الخمسية حتى العام ٢٠١٠م والخطة الالفية حتى العام ٢٠١٥م الى جانب الشركات الخاصة وبما يحقق عائدات اكبر للدولة والاعتماد على ادارة متخصصة عالمية.

ثانيا: تشكيل لجنة مختصة للاشراف على مشروع الميناء وتكليفها باختيار شركة استشارية كفؤة لإعداد المخطط العام وشروط العمل (Term of rsfrence) الشاملة لتطويرة وتوسيعه باستيعاب كامل للمخطط العام والدراسة الاقتصادية السابقة التي اجراها ، وتحديثها بمؤشرات تنامي الاقتصاديات والمبادلات التجارية الاقليمية والقارية، وحركة النقل والملاحة البحرية الدولية واقتصادية استخداماتها لميناء عدن.

ثالثا: ان يسند الى اللجنة دراسة الخيارات التالية للاستثمار في الميناء.

١-تشكيل تحالف استثماري دلي (Consortium) يقوم في أطار شركة استثمارية مساهمة تشارك فيها الدولة لايمنية وصندوق المانحين والشركات والبنوك العالمية ذات الصلة بتطوير حركة النقل والملاحة البحرية الى ميناء عدن والاستثمار في المنطقة الحرة المرتبطة به.

٢- تقسيم امتدادات الميناء الى مربعات واعلان مناقصة عالمية شفافة، على قاعدة المخطط العام، والدراسة الاقتصادية للميناء والتي يجري تحديثها.

٣-اعلان مناقصة عالمية تنافسية على قاعدة المخطط العام والدراسة الاقتصادية المحدثة وشروط العمل بمعايير اقتصادية دولية.

term of refrenee and)

٤- ان تقوم الحكومة اليمنية بدعوة شركة دبي العالمية والشركات الملاحية لبلدان الجزيرة العربية، وعلى الاخص تلك التي تخطط لتوسيع موانئها لاستيعاب النشاط الفائض المتنامي الاقرب لميناء عدن، وامكانية ادماجها في شروط العمل والمخطط العام لميناء عدن بهدف مشاركتها في تحالف استثماري او المنافسة العالمية وبما يضمن تحقيق افضل قدر ممكن من التكامل بين اتجاهات تطور ميناء عدن الشاملة والموانئ الخليجية وبما يؤدي الى كسر الاحتكار لاي طرف وتبديد الثروات في المضاربات بمشاريع متقاربة على حساب البعض/ وتأمين اقتصاديات الاستثمار، والسير معا نحو التكامل المنشود لدول المنطقة واقتصادها.

نحن نخاطب مؤتمر لندن للمانحين من بعيد، ومثل الذين سيتحرثون اليه، نعبر عن تقديرنا العالي لاستضافة المملكة المتحدة له ، وانعقاده في عاصمتها الجميلة، ويزيدنا ذلك ثقة بانه سيكون اكثر شمولا ونجاحا ، فهي الاكثر ادراكا لاهمية وضع ميناء عدن على جدول الاعمال، لمعرفتها بامكانيات تطورة، والطريق الذي وصلت به الى مرتبة متقدمة بين موانئ العالم وآثاره الكبيرة على التنمية الشاملة لليمن ولتعزيز روابطه الاقليمية والدولية.

المعهد العالي للعلوم الصحية في الحديدة

1422 كادرا يرفدون المراكز الصحيه

المعهد العالي للعلوم الصحية في محافظة الحديدة ساهم كثيراً في تطوير وتحسين الخدمات الصحية في المحافظة بشكل فاعل وساهم في رفد المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية بالكوادر الفنية المدربة تدريبا عاليا.

وقد شهد المعهد قفزات نوعية في مجال التدريب والتأهيل للكوادر الصحية المتمكنة، وهناك أقسام تدريبية بأحدث أنواع الأجهزة التدريبية الحديثة والنادرة التي تفتقر إليها المحافظة... المعهد العالي للعلوم الصحية في الحديدة تأسس عام 1972م تحت مسمى مدرسة التمريض وتم تغيير مسمى المدرسة إلى المعهد الصحي في عام 1979م وفي عام 1989م قام فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح. رئيس الجمهورية (حفظة الله) بافتتاح المبنى للمعهد الصحي.. ستة أقسام بالمعهد ساهمت في تأهيل الكوادر الصحية في المحافظة وتعزيز المستشفيات الحكومية والخاصة بهذه الكوادر الفنية والمتخصصة والمؤهلة تأهيلاً عالياً في مجال العلوم الصحية

استطلاع/ عبدالله مصوعي

التأسيس

في عام ١٩٩٨م تم قبول أول دفعة من طلاب حملة الثانوية العامة في قسم المساعدين الطبيين وفي عام ١٩٩٩م تم قبول أول دفعة للدراسة في قسم الصحة العامة وكذلك قسم المختبرات وقسم الأشعة التشخيصية بعد الثانوية العامة مدة سنتين لنيل درجة الدبلوم في مجال دراسته التشخيصية.

فالتمريض هو أساس وجود المعهد ومر بمراحل متعاقبة من التطوير لتحسين أداء مخرجاته من خلال تطوير المنهج التعليمي بما يواكب متطلبات الخدمات التمريضية.

ثم يأتي قسم القابلة من اجل تدريب القابلات على رأس قائمة الكوادر الصحية التي يهتم المعهد بتدريبها نظرا لأثرها الفعال في رفع المستوى الصحي وخفض نسبة الوفيات بين الأمهات ويشمل برنامج تدريب القابلات المعلومات الأساسية التي تدعم أداءها في عملها سواء كان ذلك في المؤسسات الصحية أو المنازل وبما يعينها على لعب دورها الهام في مجال الوقاية والعلاج وتقديم الخدمات في حدود مسؤولياتها القانونية في المستشفى أو مراكز رعاية الأمومة والطفولة والوحدات الصحية وكذلك المنازل عن طريق الخدمات المباشرة والإرشاد والتثقيف الصحي.

وكان قسم المساعدين الطبيين يأتي تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية من أجل الخدمات الصحية لجميع المواطنين وتحقيقا، هداف وزارة الصحة العامة والسكان التي ترمى إلى التوسع في برامج الرعاية الصحية الأولية واكتشافها ومكافحة الأمراض السارية والوبائية والأمراض الشائعة والتأثيرات على سلوك الناس بما يحقق وضعا صحيا أفضل ويقلل من التعرض للأمراض ومضاعفاتها خاصة في المناطق الريفية والتجمعات السكانية والعشوائية فيقوم المعهد بدوره الرئيسي بتوفير الركيزة الأساسية لتحقيق تلك الأهداف من خلال مخرجات هذا القسم.

ويأتي قسم الصحة العامة من أجل تحسين الوضع الصحي والارتقاء به في تخطيط وتنظيم الخدمات الوقائية والإحصائية وإجراء البحوث في التخصص.

ثم المراقبة والأشراف على أعمال صحة البيئة في المجتمع، والسعي إلى تدريب العاملين الصحيين، العمال غير المؤهلين في أعمال الرعاية الصحية الأولية وتنظيم الاتصال بالهيئات داخل المجتمع وتنمية مشاركتهم في العمل الصحي.

المختبرات الطبيةٍ كانت من الأقسام البارزة المتميزة في المعهد لإخراج وتأهيل الكوادر الفنية المؤهلة علميا المقتدرة على اكتشاف وتحديد المسببات المرضية وأنواعها وتلبية احتياجات أقسام وحدات المختبر الملحقة بالمؤسسات الصحية العامة. وبخصوص قسم الأشعة التشخيصية يعد خطوة أولى وبادرة جميلة للأهمية التي تحتاجها المحافظة حيث تحتاج محافظة الحديدة إلى المزيد من الكوادر والكفاءات خصوصا الكادر النسائي المؤهل تأهيلاً علمياً في الأشعة.

أرقام تتحدث!

تأسس المعهد العالي للعلوم الصحية في الحديدة عام ١٩٧٢م وتخرج منه ٤٨ دفعة في كافة التخصصات ١٤٢٢ خريجا وخريجة منهم ٨٦١ طالبا ٥٦١٩ طالبة وفي عام ٢٠٠٥م ثم تخرج ٥ دفع ١٥٧ متخرجا ومتخرجة في أقسام التمريض والقبالة والمساعدين الطبيين والأشعة.

عدد الطلاب والطالبات الدارسين في المعهد عام ٢٠٠٦م ٣٢٦ طالبا وطالبة في جميع الأقسام.

قسم المساعدات الطبيات تخرج منه ٤٠ طالبة من الريف كقرية يختل وريمه بنظام ثلاث سنوات بعد الثانوية.

الأولوية لأبناء الريف وتأهيل الكادر النسائي للعمل في مجال الأشعة

إنجازات وتطور!!

في ظل إدارة الدكتور/ عبدالرحمن هبة الله شريم- مدير عام فرع المعهد في الحديدة تحقق للمعهد العديد من الطموحات ونجحت في التغلب على التحديات والصعوبات وقامت بتطوير وتحديث التعليم في المعهد من خلال استحداث أقسام تعليمية متخصصة جديدة مثل.. صيدلة، أسنان والمساعدات الطبيات ونظام الدبلوم للإدارة الصحية وكذلك دبلوم أسنان.

وسعت الإدارة إلى استكمال التوسعة وتطوير معامل المختبرات التدريبية الحديثة في المعهد بكلفة إجمالية ١٨٣ ألف دولار. كذلك تم استكمال العمل في توسعة وتحديث معامل الأشعة السينية الحديثة ورفدها بأحدث الأجهزة بكلفة أكثر من ٢٢٤ ألف دولار. المعهد يمتلك سكناً للطالبات الريفيات وهو مكون من طابقين وتم تأثيثه بشكل كامل بكلفة بلغت أكثر من ٣١٧ ألف دولار وكل المشاريع التحديثية التي تم تنفيذها في المعهد الصحي بالحديدة تمت بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية والمشروع الصحي لوزارة الصحة العامة والبنك الدولي وبهذه التوسعات يكون المعهد قد حقق معظم طموحاته التي سعت إدارة المعهد إلى تحقيقها باهتمام القيادة السياسية ممثلة بالأخ/ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية واهتمامه المستمر بتطوير المجال الصحي واهتمام الجهات المعنية ممثلة بوزير الصحة العامة والسكان وعميد المعهد العالي في صنعاء ومحافظ المحافظة ومكتب الصحة العامة في المحافظة.

المعهد يمتلك إستراتيجية متميزة لقبول الطلاب فتجد أن الأولوية لأبناء المناطق الريفية النائية التي تفتقد لكوادر صحية مؤهلة وفقاً لاحتياج كل منطقة على إن يكون المتقدم حاملا شهادة الثانوية العامة علمي لم تمض عليها ثلاث سنوات وان يجتاز جميع اختبارات القبول كالمقابلات الشخصية والفحوصات الطبية المجانية التي يتم إجراؤها في المعهد. وتسعى إدارة المعهد بقيادة الدكتور/ عبدالرحمن هبه الله شريم مدير المعهد إلى تطوير وتحسين الخدمات الصحية وإخراج كوادر قادرة على العطاء بكفاءة عالية تساهم في حراك المجال الصحي وسد احتياج المنشآت الصحية والطبية في عموم البلاد.

عوائق.. ولكن!!

المعهد العالي للعلوم الصحية يواجه شحه في الإمكانات المادية التي تقف حجر عثرة أمام طموحات إدارة المعهد وصعوبة في مجال التطبيق العلمي نظراً لأن مستشفيات المحافظة محدودة ولا تقبل سوى عدد(محدود) من الطلاب للتطبيق العملي وتسعى إدارة المعهد إلى التنسيق مع المستشفيات الحكومية في المحافظة المجاورة للحديدة كحجة والمحويت من اجل إرسال الطلاب إليها للتطبيق العملي، وفي حالة نجاح الموافقة ستبقى مشكلة الامكانيات المادية اللازمة وتتمنى إدارة المعهد من قيادة المحافظة ممثلة بالعميد/ محمد صالح شملان- محافظ الحديدة التدخل لحل هذه المشكلة التي تواجه إدارة المعهد.

وإدارة المعهد لها طموحات عديدة أبرزها:

افتتاح أقسام تخصصية- قسم الإحصاء الطبي- قسم العلاج الطبيعي- قسم فنيي غرف العمليات- قسم التمريض المتخصصة بكل أقسامها.